قائمـــــة

المصادر والمراجع

obeikandl.com

obeikandl.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ – القران الكريم

ثانياً: المراجع العربية

أ– المعاجم والقواميس والتفاسير:

١. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف.

٢. الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي المتوفى ٤٥٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣. أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير، وأساس البلاغة، ج٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

٤. إصلاح النطق (لابن السكيت) أبو يوسف بن اسحاق (ت ٢٤٤هـ تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط، ١٤٢٣، ١ هـ – ٢٠٠٢م، الجزء ١.

٥. بطرس البستاني، قطر المحيط، ج٢ .

٦. الرائد، معجم لغوي عصري، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٦م.

٧. الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الثاني ض–ي، دار الحضارة العربية، بيروت، ص٩٠، الفيروز ابادي (القاموس المحيط) الجزء الأول.

٨. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج٤، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٣م

٩. العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، قاموس اللغة كتاب المصباح المنير، ج٥.

١٠. جبران مسعود، الرائد، المجلد الأول، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م.

١١. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، دار المتنبي، بيروت، ١٩٨٢م.

١٢. المعجم الوجيز، جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، عام ١٩٩٠م.

١٣. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، جمهورية

obeikandi.com

مصر العربية، ١٩٨٩م.

١٤. الفراهيدي خليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مطبعة الحمدية، بغداد، ١٩٨٧م.

١٥. تفسير الجلالين.

ب- الكتب العلمية:

١٦. د. إبراهيم إبراهيم الصالحي، دراسات في نظرية القانون، بدون دار نشر، ١٩٩١م.

١٧. د. إبراهيم أحمد شلبي، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٨. د. إبراهيم درويش، الإدارة العامة في النظرية والممارسة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٩. د. إبراهيم شلبي، تطور النظم السياسية والدستورية، دار النهضة العربية ١٩٧٤م.

٢٠. د. إبراهيم طه الفياض، العقود الادارية، النظرية العامة وتطبيقاتها في القانون الكويتي والمقارن مع شرح قانون المناقصات الكويتي رقم (٣٧) لعام ١٩٦٤م، الكويت، مطبعة الفلاح، ١٩٨١م.

٢١. د. إبراهيم طه فياض، القانون الاداري، ط١، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٨م.

٢٢. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، الأموال العامة، الاسكندرية، منشاة المعارف، ٢٠٠٦م.

٢٣. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٢م.

٢٤. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظام الدستوري اللبناني، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٥. د. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، محمد رفعت عبدالوهاب، النظم السياسية الدستورية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م.

٢٦. د. إحسان حميد المفرجي، وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، ط٢، المكتبة القانونية، بغداد،٢٠٠٧م

٢٧. د. أحمد جمال الدين موسى، دروس في ميزانية الدولة، الإطار القانوني والمضمون الاقتصادي، الطبعة٩، عام ٢٠٠٤م.

٢٨. د. أحمد رفعت، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

٢٩. د. أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م.

٣٠. د. أحمد سلامة بدر، الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣١. د. أحمد سلامة، دروس في المدخل لدراسة القانون، دار التعاون، الجمعية التعاونية للطبع والنشر، ١٩٦٥م.

٣٢. د. أحمد عبد العراقية الباقي، ميزانية الدولة تحضيرها وتحليلها، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٧٢م.

٣٣. د. أحمد عبد الكريم أبو شنب، قاعدة الشورى في مجتمع معاصر، عمان، دار البيرق، بدون تاريخ.

٣٤. د. أحمد عشوش، وعمر عبد القادر باخشب، الوسيط في القانون الدولي العام، دراسة مقارنة مع الاهتمام بموقف المملكة العربية السعودية، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٣٥. أحمد منصور القميش، الاستجواب كوسيلة من وسائل الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٣٦. آدم وهيب النداوي وهاشم الحافظ، تاريخ القانون، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٩م.

٣٧. د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢، ١٩٧١م، بيروت.

٣٨. الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد الكريم الغرباوي ومراجعة محمد علي النجار، ج٤، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

٣٩. اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الاردن – عمان، ٢٠٠٨م.

٤٠. أندريه هوريو، الجزء الأول، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ترجمة علي مقلد، شفيق حداد، عبد المحسن سعد، ١٩٧٤م.

٤١. انطوان عارج ، السلطات العامة، مؤسسة بدران وشركائه، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م.

٤٢. ايفون روزنكارتين، نظام القرابين في المجتمع السومري، ترجمة خليل سعيد عبد القادر، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١م.

٤٣. د. أيمن محمد شريف، الازدواج الوظيفي والعضوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م.

٤٤. د. إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

٤٥. د. باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مطبعة المعرفة، ط٢، ١٩٨٢م.

٤٦. د. بدر محمد حسن عامر الجعيدي، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٤٧. د. ثروت بدوي، النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤م.

٤٨. د. ثروت بدوي، القانون الإداري، النشاط الإداري، المجلد الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٠م.

٤٩. د. ثروت بدوي، النظام الدستوري العربي، دار النهضة العربية، ١٩٦٣م.

٥٠. د. جابر جاد نصار، الاستجواب، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥١. د. جابر جاد نصار، الوجيز في العقود الادارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م.

٥٢. د. جعفر الفضلي ومنذر عبد الحسين الفضل، المدخل للعلوم القانونية، ط١، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٧م.

٥٣. د. جمال سلامة علي، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، المكتبة القانونية لشبكة المحامين العرب، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م.

٥٤. د. جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام– المدخل والمصادر، دار العلوم للنشر والتوزيع، طبعة٢٠٠٥م عنابة، الجزائر.

obeikandl.com

٥٥. د. جيهان حسن سيد أحمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٢م.

٥٦. د. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية، الدار الجامعية، عام ١٩٨٨م.

٥٧. د. حامد عبد المجيد دراز، و د محمد عمر ابو دح، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥م.

٥٨. د. حبيب أبو صقر، عمليات تنفيذ الموازنة ورقابتها، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، ١٩٨١م.

٥٩. حسان العاني، الأنظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨١م.

٦٠. د. حسان محمد شفيق، الدستور، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨١م.

٦١. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، الجزء الأول، الطبعة السابعة، مكتبة النهضة العربية، مصر ١٩٦٤م.

٦٢. د. حسن الفكهاني، موسوعة القضاء والفقه للدول العربية، ج١١، الدار العربية للموسوعات القانونية، القاهرة، ١٩٧٦م.

٦٣. د. حسن صادق المرصفاوي، التجريم في تشريعات الضرائب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.

٦٤. د. حسن محمد الخطيب، مبادئ أصول القانون، مطبعة حداد، البصرة، ١٩٦٣م.

٦٥. د. حسن محمد عواضة، المبادئ الاساسية للقانون الاداري، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧م.

٦٦. د. حسني درويش عبد الحميد، وسائل الرقابة البرلمانية وضوابط تنظم في دستور مملكة البحرين، دار النهضة العربية، الطبعة الأول، ٢٠٠٥م.

٦٧. د. حسين خلاف، الأحكام العامة في قانون الضريبة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م.

٦٨. د. حسين خلاف، صفحات من تاريخ مصر المالي المعاصر، دار الفكر العربي، بدون تاريخ نشر.

٦٩. د. حسين عثمان. النظم السياسية والقانون الدستوري، بيروت، الدار الجامعية، بدون تاريخ نشر.

٧٠. د. حسين عواضة، المالية العامة، دراسة مقارنة، الموازنة، النفقات والإيرادات العمومية، بيروت، دار النهضة العربية.

٧١. د. حكمت الحارس، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق، القاهرة، ١٩٧٧م.

٧٢. د. حيدر الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام لسياسي في العراق، دار الحكمة للطبع والنشر، الموصل، ١٩٩٠م.

٧٣. د. خالد خليل الظاهر، القانون الاداري، دراسة مقارنة، الكتاب الثاني، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٧م.

٧٤. د. خالد سعد زغلول، د إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، بدون دار نشر، عام ٢٠٠٢م.

٧٥. د. خالد شحادة الخطيب ود. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣م.

٧٦. خضر يوسف عكوبي، موقف القضاء من الرقابة على القرار الإداري، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، مطابع دار الشعب، ١٩٧٦م.

٧٧. د . صالح جواد كاظم وعلي غالب، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، سنة الطبع ١٩٩١م.

٧٨. د. سليمان الطماوي، القضاء الاداري، " الكتاب الأول قضاء الالغاء " دار الفكر العربي، بلا سنة الطبع

٧٩. د. حسين سيد أحمد، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا، القسم الثاني، القاهرة، ١٩٧٧م.

٨٠. د. فتحي فكري، وجيز القانون البرلماني في مصر، غير مدون جهة النشر، ٢٠٠٦م.

٨١. دافيد كوشمان كويل، النظم السياسية والولايات المتحدة، ترجمة توفيق حبيب، مطبوعات فرانكلين، بيروت، ١٩٥٥م.

٨٢. د. داوود الباز، الشورى والديموقراطية النيابية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.

٨٣. د. دلاور علي ود. محمد طه بدوي، اصول القانون الضريبي، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٥٤م.

٨٤. د. رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى٢٠٠١م.

٨٥. د. رشيد الدقر، علم المالية العامة، ط٢، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ١٩٥٥م.

٨٦. د. رعد الجدة، التشريعات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨م.

٨٧. د. رعد ناجي الجده، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ، ٢٠٠٤م.

٨٨. د. رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر

٨٩. د. رفعت المحجوب، المالية العامة، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧١م.

٩٠. د. رفعت دسوقي، هيمنه السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان، منشأة دار المعارف، ٢٠٠٦م.

٩١. د. رفيق محمد سلام، الحماتية الجنائية للمال العام و دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

٩٢. د. رمزي طه الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، عام ١٩٨٣م.

٩٣. د. رمزي طه الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، الكويت، بدون دار نشر، ١٩٧٢م.

٩٤. د. رمسيس أسعد عبد الملك، اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، عام ١٩٧٠م.

٩٥. د. رمضان محمد بطيخ (الرقابة على أداء الجهاز الإداري دراسة علمية وعملية في النظم الإسلامية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٩٦. د. رمضان محمد بطيخ، التطبيقات العملية لضوابط الحصانة البرلمانية ووسائل وإجراءات البرلمان الرقابية، دار النهضة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

٩٧. رياض الشيخ، دراسة الاقتصاد العام، المبادئ النظرية، السياسات، القاهرة، ١٩٨٩م.

٩٨. د. رياض غنام وعدنان محسن ظاهر، الرقابة البرلمانية من منظور لبناني وعربي ودولي، دار بلال للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، عام ٢٠١٠م.

obeikandi.com

٩٩. د. زكريا بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٠٠. د. زكريا محمد بيومي، الوجيز في المالية العامة، مطبعة دار التأليف، بدون تاريخ نشر، الجزء الأول.

١٠١. د. زهير المظفر، مجلس النواب بتونس (التجربة البرلمانية)، تونس، المنشورات العلمية لمركز البحوث والدراسات، ١٩٨٩م.

١٠٢. د. زين الدين بدر فراج، السؤال كوسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية، دار النهضة العربية، ١٩٩١م.

١٠٣. د. زين العابدين علي ناصر، علم المالية العامة: دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.

١٠٤. د. زين العابدين ناصر، المالية العامة، الإيرادات والنفقات العامة، دار الثقافة الجامعية ١٩٩٥-١٩٩٦م.

١٠٥. د. زين العابدين ناصر، موجز في مبادئ علم المالية العامة، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٥م.

١٠٦. د. زين بدر فراج، مبادئ القانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.

١٠٧. د. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، عام٢٠٠٣م.

١٠٨. د. سامي جمال الدين، اصول القانون الاداري، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٤م.

١٠٩. د. سامي جمال الدين، اللوائح الإدارية وضمانة الرقابة الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٢م.

١١٠. د. سامي جمال الدين، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف. عام ٢٠٠٥م.

١١١. د. سامي عبد الصادق، أصول الممارسة البرلمانية، المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

١١٢. د. سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصيف، أسس القانون الدستوري وشرح النظام السياسي المصري تطور النظم السياسية والدستورية، دار النهضة العربية ١٩٨٤م.

١١٣. د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م

obeikandl.com

١١٤. د. سعاد الشرقاوي، العقود الادارية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، ١٩٩٥م.

١١٥. د. سعادة الشرقاوي، أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على النظم السياسية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.

١١٦. سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، جدة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م.

١١٧. د. سعد عبد الجبار العلوش، مبادئ في القانون العام، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧١م.

١١٨. د. سعد عصفور، المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية، منشأة المعارف بمصر، مطبعة التقدم، ١٩٨٠م.

١١٩. د. سعيد الحكيم وشمران حمادي، النظم السياسية والرقابة على أعمال الإدارة، مطبعة الإرشاد، ط ٤، ١٩٧٥م.

١٢٠. د. سعيد السيد علي، المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة، دار أبو المجد للطباعة، مصر، ط ١، ٢٠٠٥م.

١٢١. د. سعيد عبد الكريم مبارك، أصول القانون، ط١، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨٢م.

١٢٢. د. سعيد يحيى، الرقابة على القطاع العام ومدى تأثيرها على استقلاله، القاهرة، المكتب المصري الحديث، عام ١٩٦٩م.

١٢٣. د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٦، ١٩٩٦م.

١٢٤. د. سليمان الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، الكتاب الثاني، نظرية المرافق العامة وعمال الإدارة العامة، ط٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٢٥. د. سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنه، عام ١٩٨٨م.

١٢٦. د. سليمان الطماوي، الاسس العامة للعقود الإدارية، دراسة مقارنة، ط٤، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٤م.

١٢٧. د. سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١٩٩٧م.

١٢٨. د. سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية (دراسة مقارنة)، ط٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٢٩. د. سليمان مرقس، شرح القانون المدني، ج١ (المدخل للعلوم القانونية)، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٣٠. د. سمير خيري توفيق، مبدأ سيادة القانون، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٧٨م.

١٣١. السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، القاهرة، مكتبة عبد الله وهبه، طبعة عام ١٩٤٩م.

١٣٢. د. السيد عبد المولى، المالية العامة ، دراسة للاقتصاد العام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٨م.

١٣٣. د. السيد عبد المتولي، المالية العامة، القاهرة، دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٧٥م.

١٣٤. د. السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.

١٣٥. د. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٣٦. السيد محمد حسن الجوهري، الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام، منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، عام ٢٠٠٧م.

١٣٧. سيدني يايلي، الديمقراطية البرلمانية الانكليزية، ترجمة فاروق يوسف أحمد، مكتبة الإنجلو المصرية، عام ١٩٧٠م.

١٣٨. سيروان عدنان مزرا الزهاوي، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، منشورات الدائرة الاعلامية في مجلس النواب العراقي، ط١، ٢٠٠٨م.

١٣٩. د. شمس مرغني علي، القانون الدستوري، عالم الكتب، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٤٠. صادق الحسني وعبد خرباشة، متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، مجلة دراسات، المجلد ٢٧، العدد ٢، تموز ٢٠٠٠م.

١٤١. د. صالح إبراهيم المتبوتي و مروان محمد محروس المدرس، القانون الاداري، الكتاب الثاني، دراسة في ضوء احكام القانون البحريني، ط١، مطبعة جامعة البحرين، ٢٠٠٧م.

١٤٢. صبيح المسكوني، القانون الروماني، الطبعة الثانية، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٧١م.

١٤٣. د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام(ماهيته ومصادره)، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٤ م.

١٤٤. د. صلاح الدين عبد الوهاب، الأصول العامة لعلم القانون (نظرية القانون)، بلا مطبعة، عمان، ١٩٦٨م.

١٤٥. د. صلاح الدين فوزي، البرلمان (دراسة مقارنة لبرلمانات العالم)، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤م.

١٤٦. د. صلاح الدين فوزي، قضاء الإلغاء، المنصورة، مكتبة الجلاء، ١٩٨٦م.

١٤٧. صلاح الدين مصطفى أمين، الرقابة المالية العامة وديوان الرقابة المالية في العراق، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٩م.

١٤٨. د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ١٩٩٠م.

١٤٩. د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠م.

١٥٠. طاهر موسى عبد، و زهير جواد الفتال، اقتصاديات المالية العامة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، بدون سنة.

١٥١. د. طعيمه الجرف، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي، ط١، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٥٢. د. طعيمه الجرف، القانون الدستوري، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٤م.

١٥٣. د. طعيمه الجرف، القانون الاداري، المطبعة العالمية، دار النشر مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣-١٩٦٤م.

١٥٤. د. طعيمه الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، مطابع دار الشعب، ١٩٧٦م.

١٥٥. د. عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، دراسة تحليلية لاصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٣م.

obeikandi.com

١٥٦. د. عادل أحمد حشيش، التشريع الضريبي المصري، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤م.

١٥٧. د. عادل الطبطبائي، الأسئلة البرلمانية، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٧م

١٥٨. د. عادل الطبطبائي، الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية، جامعة الكويت، الطبعة الأولى.

١٥٩. ، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية (١٤)، الكويت، ١٩٨٥م.

١٦٠. د. عادل الطبطبائي، النظام الدستوري في الكويت، ط١، الكويت، مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٥م.

١٦١. د. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٩م.

١٦٢. د. عادل فليح العلي واخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، الموصل، العراق، ١٩٨٩م.

١٦٣. د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط١، عمان، دار الحامد للطباعة والتوزيع، ٢٠٠٣م.

١٦٤. د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٢م.

١٦٥. د. عبد القادر القادري، القانون الدولي العام، مكتبة المعارف، الرباط، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٦٦. د. عبد الباقي البكري، المدخل لدراسة القانون والشريعة الإسلامية، ج١، نظرية القاعدة القانونية والقاعدة الشرعية، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٩٧٢م.

١٦٧. د. عبد الجواد نايف، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٦٧م.

١٦٨. د. عبد الحكيم الرفاعي، علم المالية العامة، مطبعة التفويض الاهلية، بغداد، ١٩٤٤-١٩٤٥م.

١٦٩. د. عبد الحميد متولي، الإسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطية الغربية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية.

١٧٠. د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ط١، الإسكندرية، ١٩٦٣م.

١٧١. د. عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، دار المعارف، مصر ١٩٥٨م.

١٧٢. د. عبد الرؤوف الصافي و اياد ملوكي و حكمت الحارس، التشريعات المالية والتجارية، مطبعة مؤسسة المعاهد الفنية، بغداد، ١٩٨٥م.

١٧٣. د. عبد الرحمن البزاز، مبادئ أصول القانون، ط٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٨م.

١٧٤. د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، ج٨، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٧٥. د. عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢م.

١٧٦. د. عبد العال الصكبان، ميزانية الدولة، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، ١٩٦٩م.

١٧٧. د. عبد العظيم عبد السلام، تطور الأنظمة الدستورية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولى ٢٠٠٦م.

١٧٨. د. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري – دراسة مقارنة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر.

١٧٩. د. عبد الغني بسيوني عبد الله، المبادئ العامة للقانون الدستوري، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٨٥م.

١٨٠. د. عبد الفتاح الصحن، الرقابة المالية، دراسة ونقد وتحليل، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٩م.

١٨١. د. عبد الفتاح حسن، مبادئ القانون الإداري، المنصورة، مكتبة الجلاء، ١٩٨٤م .

١٨٢. د. عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨ م.

١٨٣. د. عبد القادر محمد عبد الله، الموازنة العامة، وتطبيقها في دولة قطر، الطبعة الأولى، الدوحة، دار الثقافة، ٢٠٠١م.

١٨٤. عبد الكريم الازري، تاريخ في مذكرات العراق، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

١٨٥. د. عبد الكريم صادق بركات و حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، بلا تاريخ نشر.

١٨٦. د. عبد الكريم صادق بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٣م.

١٨٧. د. عبد الكريم صادق بركات، وحامد دراز، النظم الضريبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٨٨. د. عبد الله شحاته الشقاني، مبدأ الإشراف القضائي على الاقتراح العام، الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، دراسة مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٥م.

١٨٩. د. عبد الله إبراهيم ناصف، مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدولة الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١م.

١٩٠. عبد الله النقشبندي، الرقابة المالية ومشروع مجلس الأشراف والتنظيم، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤م.

١٩١. د. عبد الملك ياس، النظرية العامة للقانون، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٩م.

١٩٢. د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، دوم تاريخ نشر.

١٩٣. د. عبد المنعم فوزي، د، عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد بطريق، المالية العامة، ط١، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٨م.

١٩٤. د. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤م.

١٩٥. د. عبدالغني بسيوني عبدالله، القانون الدستوري (المبادئ العامة للقانون الدستوري والنظام الدستوري المصري)، الاسكندرية، ١٩٩٠م.

١٩٦. د. عبد الله إسماعيل البستاني، مساهمة في إعداد الدستور الدائم وقانون الانتخاب، بغداد، ١٩٦١م.

١٩٧. د. عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية كمعاملته ضريبيا، القاهرة، دار النهضة العربية، عام ٢٠٠١م.

١٩٨. د. عثمان خليل عثمان، القانون الدستوري، الكتاب الثاني، النظام الدستوري المصري، دار الفكر العربي، عام ١٩٥٦م.

١٩٩. د. عدلي محمد توفيق، اقتصاديات القطاع العام، مكتبة جامعة طنطا، عام ١٩٩٤م.

٢٠٠. د. عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، دمشق، مطبعة الروضة، طبعة معدلة، ١٩٩٣م.

٢٠١. د. عصام عبد الوهاب البرزنجي واخرون، مبادئ واحكام القانون الاداري، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣م.

٢٠٢. د. علي الصاوي، قياس فعالية البرلمان، القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٠٣. د. علي خطار، عقد امتياز المرافق العامة وتطبيقاته في الادارة، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الخامس، ١٩٩٢م.

٢٠٤. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، دون سنة نشر.

٢٠٥. د. علي غالب العاني، مجلس واحد أم مجلسان، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦١م.

٢٠٦. د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، القاهرة، ١٩٦٩م.

٢٠٧. د. علي محمد بدير، المدخل لدراسة القانون (نظرية القانون)، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٧٠م.

٢٠٨. علي محمد جعفر، تاريخ القوانين والشرائع، المؤسسة الجامعية للنشر، 'الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٠٩. علي محمد عامر العجمي. حق السؤال والاستجواب البرلماني، الكويت، غراس للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣م.

٢١٠. د. عمر أحمد حسبو، القانون الاداري، القاهرة، دار النهضة لعربية، عام ٢٠٠٥م.

٢١١. د. عمر حلمي فهمي، الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني (دراسة مقارنة)، ط١، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠م.

٢١٢. د. عمر محمد الشوبكي، القضاء الإداري (دراسة مقارنة)، ط١، الإصدار الثاني، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.

obeikandl.com

٢١٣. د. إبراهيم درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة، دار النهضة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٢١٤. د. عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩م.

٢١٥. د. عوض محمد عوض المر، نقلاً عن/ إبراهيم درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٢١٦. د. غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى٢٠٠٥م.

٢١٧. د. فؤاد العطار، رقابة القضاء لأعمال الإدارة العامة، ط٢، القاهرة، دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٦٠-١٩٦١م.

٢١٨. د. فارس محمد عبد الباقي عمران، التحقيق البرلماني (لجان تقصي الحقائق البرلماني) مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢١٩. د. فارس محمد عمران، التحقيق البرلماني (لجان تقصي الحقائق البرلمانية)، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٢٠. د. فاروق أحمد خماس، الرقابة على أعمال الإدارة، الموصل، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

٢٢١. د. فتحي عبد النبي الوحيدي، ضمانات نفاذ القواعد الدستورية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ١٩٨٢م.

٢٢٢. فهمي محمود شكري، الرقابة المالية العليا، دار المجدلاوي، عمان.

٢٢٣. د. فوزي أبو ذياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة و الحياة السياسية، ط١، دار النهضة العربية، عام ١٩٧٣م.

٢٢٤. د. فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣م.

٢٢٥. د. فيصل شطناوي، النظام الدستوري الأردني، مطابع الدستور التجارية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٢٦. د. القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، دستور العراق الملكي، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، لا توجد سنة طبع.

٢٢٧. د. قطب إبراهيم محمد، الموازنة العامة للدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، سنة ١٩٨٧م.

٢٢٨. د. كاظم السعيدي، ميزانية الدولة(النظريات العامة و تطبيقاتها في العراق)، بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٦٩م.

٢٢٩. د. كمال الغالي، التشريع الحكومي(المراسيم التشريعية)، دراسة عن الاتجاهات المعاصرة في القانون العام المقارن، دمشق، ١٩٦٢م.

٢٣٠. د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الجنابي وإدارة الموازنات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣م.

٢٣١. د. ماجد راغب الحلو – النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥م.

٢٣٢. د. ماجد راغب الحلو، القانون الاداري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨م.

٢٣٣. د. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧م.

٢٣٤. د. ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، القاهرة، بدون دار نشر، ١٩٨٥م.

٢٣٥. د. مالك دوهان الحسن، المدخل لدراسة القانون، ج١، النظرية العامة للقاعدة القانونية، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٢م.

٢٣٦. د. ماهر جبر نصر، مدى التوازن بين السلطات في النظام الدستوري المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م.

٢٣٧. د. ماهر صالح علاوي، القرار الإداري، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١م.

٢٣٨. د. ماهر موسى العبيدي، مبادئ الرقابة المالية، الطبعة الثالثة، بغداد، ١٩٩١م.

٢٣٩. د. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٤٠. مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦م

٢٤١. د. محسن خليل. القانون الدستوري والدساتير المصرية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٦م.

٢٤٢. د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، ١٩٨٧م.

٢٤٣. د. محسن خليل، القضاء الإداري اللبناني، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٢م.

٢٤٤. د. محسن خليل، النظام الدستوري في مصر، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.

٢٤٥. د. محسن خليل، النظم السياسية والدستور اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٤٦. د. محمد أحمد حلمي الطوابي، دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

٢٤٧. د. محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩م.

٢٤٨. د. محمد الدجاني ومنذر الدجاني، السياسة نظريات ومفاهيم، ط١، جامعة القدس، ٢٠٠٠ م.

٢٤٩. د. محمد السيد سرايا، الاتجاهات الحديثة في مجال الرقابة مدخل تقييم الأداء في الوحدات الحكومية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٨٦م.

٢٥٠. د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الخامسة٢٠٠٤م، بيروت لبنان.

٢٥١. د. محمد المجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩٣م.

٢٥٢. د. محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.

٢٥٣. د. محمد أنس قاسم جعفر، الوسيط في القانون العام، ا لقاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.

٢٥٤. د. محمد باهي أبو يونس. الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٢م.

٢٥٥. د. محمد باهي أبو يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢م.

٢٥٦. د. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الاردن، ٢٠٠٣م.

٢٥٧. د. محمد حسين الوادي و د زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

٢٥٨. د. محمد حلمي مراد، الميزانية العامة (قواعد إعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية)، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠م.

٢٥٩. د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٠م.

٢٦٠. د. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الدستوري، المبادئ الدستورية العامة، الإسكندرية، منشأة المعارف.

٢٦١. د. محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات، القسم العام، ط١، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦م.

٢٦٢. د. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، سوريا، ١٩٩٠م.

٢٦٣. د. محمد سويلم الإدارة المالية في ظل الكوكبية، القاهرة، بدون دار نشر.

٢٦٤. د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠٠٩م.

٢٦٥. د. محمد شكري سرور، النظرية العامة للقانون، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٦٦. د. محمد صلاح عبد البديع السيد، النظام لدستوري المصري بين الواقع والمأمول، القاهرة، دار النهضة العربية، عام ٢٠٠٦م.

٢٦٧. د. محمد طاقة، د هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، عمان، ٢٠١٠م.

٢٦٨. د. محمد طه بدوي، و محمد حمدي النشار، اصول التشريع الضريبي، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٩م.

٢٦٩. محمد عبد الباسط محمد، الموازنة ودورها في تطوير النظام المحاسبي في العراق، بحث غير منشور، ديوان الرقابة المالية العراقي، عام ٢٠١٠م.

٢٧٠. د. محمد عبد الحميد أبو زيد، حماية المال العام، دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.

٢٧١. د. محمد عبد الحميد أبو زيد، دوام سير المرافق العامة، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٧٢. د. محمد عبد العال السناري، مبادئ القانون الدستوري في الأنظمة الوضعية و النظام الإسلامي، القاهرة، مكتبة عالم الكتب، ١٩٨٤م.

٢٧٣. د. محمد عبد العزيز عجمية، د مدحت محمد العقاد (مبادئ علم الاقتصاد)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٧٤. د. محمد عبد المحسن المقاطع و أحمد محمد الفارسي، القانون الاداري الكويتي، ج١، ط١، ١٩٩٧م.

٢٧٥. د. محمد عبد المحسن المقاطع، الاستجواب البرلماني للوزراء في الكويت، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة السادسة والعشرون، ملحق العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٢م.

٢٧٦. محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٦م.

٢٧٧. د. محمد علي آل ياسين، القانون الدستوري والمبادئ الدستورية العامة، بيروت، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بدون سنة.

٢٧٨. د. محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية " دراسة مقارنة " بدون نشر، عام ٢٠٠٥م.

٢٧٩. محمد فهيم درويش، أصول العمل البرلماني النظرية والتطبيق، بورفؤاد المتحدة سنتر، ١٩٩٥م.

٢٨٠. د. محمد قطب، حماية المال العام، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، عام ٢٠٠٦م.

٢٨١. د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، الناشر العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، الطبع دار الحكمة للطباعة والنشر، موصل، ٢٠٠٧م.

٢٨٢. د. محمد كامل ليلة، القانون الدستوري، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ١٩٩٠م.

٢٨٣. د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة)، دار الفكر العربي، ١٩٧١م.

٢٨٤. د. محمد كامل مرسي، الأموال، مطبعة الرغائب، ١٩٣٥م.

٢٨٥. د. محمد متولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، مطبعة النسر الذهبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٨٦. د. محمد محمد بدران، رقابة القضاء على أعمال الإدارة، الكتاب الأول، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م.

٢٨٧. د. محمد محمد عبد اللطيف، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، القاهرة، دار النهضة العربية، عام ٢٠٠٠م.

٢٨٨. د. محمد محمد عبداللطيف، الأسس الدستورية لقوانين الميزانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٧م.

٢٨٩. د. محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام، المقدمة والمصادر، دار الوائل، عمان، ط٢- ٢٠٠٠م.

٢٩٠. د. محمود حلمي، المبادئ الدستورية العامة، دار الفكر العربي، ١٩٦٤م.

٢٩١. د. محمود حلمي، النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٥م.

٢٩٢. د. محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، القاهرة، دار المعارف، عام ١٩٦٩م.

٢٩٣. د. محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٩٤. د. محمود محمد الحافظ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٩٥. د. محمود محمد حافظ، القرار الإداري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢٩٦. د. محمود محمد حافظ، قرارات الضبط الإداري، ج١ (القرارات الإدارية بصفة عامة)، بلا مطبعة، ١٩٦٤م.

٢٩٧. د. محمود نعمان، موجز المدخل للقانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

٢٩٨. د. مدحت أحمد يوسف غنايم، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني، طبعة ٢٠١١م.

٢٩٩. د. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، ١٩٩٠م.

٣٠٠. مشوط الهاجري، المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، الطبعة الأولى القاهرة، هلا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٣٠١. د. مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري ومبادئ الأنظمة السياسية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤م.

٣٠٢. د. مصطفى ابو زيد فهمي، الدستور المصري، ط٢، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٥٨م.

٣٠٣. د. مصطفى أبو زيد فهمي، النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٥م.

٣٠٤. د. مصطفى حسني مصطفى، مبادئ علم المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.

٣٠٥. د. مصطفى صادق، و .وايت إبراهيم، مبادئ القانون الدستوري العربي والمقارن، ط٢، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٢٥م.

٣٠٦. د. مصطفى كامل، شرح القانون الدستوري، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٥٢م.

٣٠٧. د. مصطفى محمود عفيفي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين والمرشحين ورجال الإدارة، دراسة مقارنة في النظامين الانتخابيين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م.

٣٠٨. د. مصطفى محمود عفيفي، الوسيط في مبادئ القانون الإداري المصري والمقارن، طنطا، مطبعة جامعة طنطا، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ نشر.

٣٠٩. د. مصطفى محمود عفيفي، مبادئ وأصول علم الإدارة العامة، دراسة نظرية وتطبيقية لتنظيم الإدارة ومشكلاتها في دول الإمارات العربية المتحدة والدول الأجنبية، الجزء الأول، العملية الإدارية، التخطيط – التنظيم – القيادة – التنسيق – الرقابة، طبعة أولى، ١٩٩٠م.

٣١٠. د. مصطفى محمود عفيفي، نظامنا الانتخابي في الميزان، بحث تحليلي مقارن لنظام الانتخاب العام في مصر ودور كل من الناخب والمرشح والإدارة في تسيير العملية الانتخابية في ظل انتخابات مايو(أيار) ١٩٨٤م، طبعة أولى، ١٩٨٤م.

obeikandl.com

٣١١. المطلع على ابواب الفقه، ل محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي أبو عبد الله، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ -١٩٨١م، تحقيق محمد بشير الادلبي، الجزء ١.

٣١٢. منذر إسحاق المعتوق، المحاسبة الإدارية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م.

٣١٣. د. منذر الشاوي – القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، مطبعة الشفق، بغداد، ١٩٦٦م.

٣١٤. د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٦٧م.

٣١٥. د. منذر الشاوي، القانون الدستوري(نظرية الدستور)، بغداد، دار القادسية للطباعة، ١٩٨١م.

٣١٦. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.

٣١٧. منير البعلبكي، قاموس إنكليزي- عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

٣١٨. د. منير محمود الوتري، القانون، ط٢، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٨٩م.

٣١٩. د. مهند مختار نوح، الايجاب والقبول في العقد الاداري، دراسة مقارنة، ، ط١، دمشق، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥م.

٣٢٠. موريس دوفرجيه، ترجمة جورج سعال، مؤسسات السياسية والقانون الدستوري، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، ط١، ١٩٩٢م.

٣٢١. د. نائل عبد الحافظ العواملة، الإدارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق، عمان، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

٣٢٢. د. نشمي مبارك الرشيدي، مفهوم الرقابة المالية ونشأة وتطور الرقابة المالية المسبقة لوزارة المالية، شؤون المحاسبة العامة، عام ١٩٩٧م.

٣٢٣. د. نعمان أحمد الخطيب. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م.

٣٢٤. د. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر، ط١، الإصدار الثالث، عمان، ٢٠٠٦م.

٣٢٥. د. نعمان عبد الله إلهيتي، الرقابة على الحكومة، دراسة دستورية مقارنة، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا –دمشق، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٢٦. د. نواف كنعان، القانون الاداري، الكتاب الثاني، الدار العلمية الدولية دار الثقافة، عمان، ٢٠٠١م.

٣٢٧. نيكولاس بوستغيت، حضارة العراق وآثاره، تاريخ مصور، ترجمة سمير عبد الكريم الجلبي، الطبعة الأولى، دار المأمون، بغداد، ١٩٩١م.

٣٢٨. هارولدلاسكي، الدولة نظرياً وعلمياً، الجزء الأول، دار المعارف بمصر، سلسلة اخترنا لك ٦١.

٣٢٩. هارولدلاسكي، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة عز الدين محمد حسين، مؤسسة سجل العرب، سلسلة الالف كتاب.

٣٣٠. د. هشام الجعفري، المبادئ المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، العراق، ١٩٦١م.

٣٣١. د. هشام القاسم، المدخل إلى علم الحقوق، المطبعة العالمية، دمشق، ١٩٧٢م.

٣٣٢. د. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ١٩٨٨م.

٣٣٣. د. وسام صبار العاني، الاختصاص التشريعي للإدارة في الظروف العادية، ط١، الإصدار الاول، مطبعة الميناء، بغداد، ٢٠٠٣م.

٣٣٤. وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٣٥. د. يوسف الحاشي، في النظرية الدستورية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩

٣٣٦. د. يوسف شباط، المالية العامة موازنة الدولة العامة، ط الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م.

٣٣٧. د. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.

ج- الرسائل العلمية:

- الماجستير

٣٣٨. إبراهيم حميد محسن الزبيدي، تحصيل دين ضريبة الدخل في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠١م.

٣٣٩. خالد ياسين كاظم القيسي، وحدة الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م.

٣٤٠. رائد ناجي الجميلي، التهرب الضريبي مع اشارة إلى مواطنه في نطاق ضريبة الدخل في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٠م.

٣٤١. رياض محسن مجول، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية البرلماني والأمريكي والمصري والعراقي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلي كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.

٣٤٢. ريم عبد الرحمن المسلماني، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في دولة قطر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

٣٤٣. زكريا محمد المرسي، مدى الرقابة القضائية على إجراءات الانتخاب للسلطات الإدارية والسياسية، رسالة دكتوراه حقوق القاهرة، ٩٧- ١٩٩٨م.

٣٤٤. تغريد مهدي خلف، دور وزارة المالية في مراحل الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، ٢٠١٣م.

٣٤٥. رحيم حسين موسى، العدالة الضريبية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٢.

٣٤٦. ساجد محمد كاظم، وسائل تحريك المسؤولية السياسية للحكومة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٢م.

٣٤٧. سناء محمد سرحان، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في العراق، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٠م.

٣٤٨. عبد الله رحمة الله ألبياتي، مراحل العملية التشريعية في الدساتير العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩١م.

٣٤٩. عمار فوزي المياحي، الإعفاء الضريبي في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لعام ١٩٨٢م، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠١م.

openkanal.com

٣٥٠. د. فارس عبد الرحيم، حدود رقابة القضاء الإداري على القرارات التي لها قوة القانون (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٣م.

٣٥١. فاضل جبر لفته البديري، التفويض في الاختصاص التشريعي، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، ١٩٩٦م.

٣٥٢. فاطمة أحمد عبد الله، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وتطبيقاتها في التشريع الموريتاني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون بجامعة بغداد، ١٩٩٩م.

٣٥٣. محمد عبيد جدوع عبد الله الزبيدي، حق السلطة التشريعية في إقرار الموازنة العامة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، بغداد، غير منشورة، ٢٠٠٦م.

٣٥٤. مهند ضياء عبد القادر الخزرجي، الفكرة القانونية السائدة في الدساتير العراقية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٠م.

٣٥٥. د. نافع أسعد سلمان الطيار، انقضاء الالتزام بدين الضريبة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٣م.

٣٥٦. هشام جميل كمال رحيم، دور السلطة التشريعية في إقرار الموازنة العامة وتطبيقاتها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الحقوق، غير منشورة، ٢٠٠٨م.

٣٥٧. يحيى محمد سعيد الخيرو، وحدة الموازنة العامة وتطبيقاتها في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٧م.

٣٥٨. حميد شكر محمود، الرقابة المالية العليا وآفاق تطورها في العراق (رسالة دبلوم عالٍ في مراقبة الحسابات – كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد).

– الدكتوراه:

٣٥٩. زينب كريم سوادي الداوودي، دور الإدارة في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها وتطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق، غير منشورة، ٢٠٠٦م.

٣٦٠. ساجد محمد كاظم، سلطات رئيس الدولة في العمل التشريعي البرلماني (دراسة مقارنة) اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١م..

٣٦١. السيد خليل هيكل، الرقابة على المؤسسات العامة الإنتاجية والاستهلاكية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٧٠م.

openkanal.com

٣٦٢. سيروان عدنان ميرزا الزهاوي، التطبيق العراقي للنظام البرلماني، أطروحة دكتوراه، عام ٢٠١٤م.

٣٦٣. صباح صابر محمد خوشناو، دراسة تحليلية للموازنة العامة في العراق مع اشارة الى اقليم كردستان العراق (محافظتا اربيل ودهوك) للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٧م) اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٩م.

٣٦٤. طارق حمدي الساطي، رقابة ديوان المحاسبات على مشروعية تنفيذ النفقات العامة، كلية الحقوق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٨م.

٣٦٥. عبد الرحمن محمد سعيد، رسالة دكتوراه، النظام القانوني لعقود البترول، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، عام ١٩٩٧م.

٣٦٦. عبد السلام بدوي، الرقابة على المؤسسات العامة، اطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٥م.

٣٦٧. عثمان سلمان غيلان، مبدأ قانونية الضريبة وتطبيقاته في تشريع الضرائب المباشرة في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٣م.

٣٦٨. عطا الله سالم جويعد، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في النظام الأردني، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون في جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٦٩. علي حمود منصور ألهاجري، الاختصاص ات المالية لمجلس الأمة الكويتي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، عام ٢٠٠٧م.

٣٧٠. عيد مسعود الجهيني، الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣م.

٣٧١. محمد أحمد محمد غوير، الوزير في النظم السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

٣٧٢. محمد توفيق يوسف علي، نظام المجلسين النيابيين وتطبيق ذلك على مصر وانجلترا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٧٣. محمد علوم محمد علي المحمود، الطبيعة القانونية و المالية لدين الضريبة و تطبيقاته في التشريعات الضريبية المقارنة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٢م.

٣٧٤. مريد أحمد عبد الرحمن حسن، التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٦م.

٣٧٥. هشام محمد ألبدري، الدور التشريعي للبرلمان في المجال المالي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، عام ١٩٩٧م.

٣٧٦. مصطفى ممدوح محمد، الرقابة على أداء الخدمات العامة، دراسة مقارنة مع التطبيق على الشرطة في جمهورية مصر العربية، اطروحة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٠م.

٣٧٧. منال يونس عبد الرزاق، المؤسسة التشريعية في العراق في ظل دستوري ١٩٢٥-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٧م.

٣٧٨. مهند ضياء عبد القادر الخزرجى، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق،غير منشورة، ٢٠٠٨م.

٣٧٩. نوفل علي عبد الله صفو الدليمي، الحماية الجزائية للمال العام، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م.

٣٨٠. جيهان عبد اللطيف الرفاعي، الرقابة على الموازنة العامة للدولة، رسالة دكتوراه، ٢٠١٠م.

٣٨١. د. جلال السيد بنداري عطية، الاستجواب وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية في مصر، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٦م.

٣٨٢. جابر سعد حسن، الضمانات الأساسية للحقوق العامة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة.

٣٨٣. أحمد محمد إبراهيم، المسؤولية السياسية للحكومة في النظام البرلماني، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٨٤. أحمد جامع، علم الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، ١٩٩٢م.

د-الدوريات والنشرات والأبحاث

٣٨٥. مجلة القضاء والقانون للسنة ٢٧: العدد الأول.

٣٨٦. مجلة النشرة التدريبية، تصدر عن الجهاز المركزي للمحاسبات المصري، العدد ١١١، يوليو(تموز) ١٩٨٢م.

٣٨٧. قياس أداء الرقابة، ديوان المحاسبة الكويتي، مجلة الرقابة المالية، السنة ١٤، العددان ٢٦و٢٧، ١٩٩٥م.

٣٨٨. وزارة الخارجية الأمريكية، اوراق الديمقراطية، ترجمة وتعليق حسن عبد ربه المصري، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م.

٣٨٩. مجلة المحكمة العليا يوليو(تموز) ١٩٧١م.

٣٩٠. حنان محمد القيسي، لجان التحقيق البرلمانة، بحث غير منشور.

٣٩١. الوقائع العراقية ٣٠٨٣ في ١٩٨٦/٢/٣م.

٣٩٢. الوقائع العراقية بالعدد ٤٢١٤ في ٢٠١١/١٠/٢٤م.

٣٩٣. الوقائع العراقية، العدد ٣٢٩٣، الصادر في ١٩٩٠/٢/٥م.

٣٩٤. الوقائع المصرية، العدد ٢٥٧، في٢٠٠٩/١١/٨م.

٣٩٥. د. جلال البنداري، التحقيق البرلماني (لجان تقصي القائق) من منشورات شبكة المعلومات العالمية؛

٣٩٦. د. أحمد يوسف الشحات، محاضرات في النفقات العامة والموازنة العامة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

٣٩٧. د. إبراهيم محمد الحمود، فلسفة المبدأ الدستوري لسنوية الموازنة العامة، بحث منشور في مجلة

٣٩٨. الحقوق، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، عدد٢، السنة ٣٢، يونيو(حزيران)، ٢٠٠٧م.

٣٩٩. د. حيدر وهاب عبود، دراسة في الطبيعة القانونية للقرض العام، بحث مقدم إلى كلية القانون، الجامعة المستنصرية.

٤٠٠. د. محسن خليل، علاقة القانون باللائحة (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة الحقوق، السنة ١٤، العدد ٣-٤، ١٩٦٩م.

٤٠١. د. عبد الحكيم الرفاعي، علم المالية العامة (الضرائب -الديون العامة -الميزانية)، موجز من محاضرات ألقيت على طلبة الصف الثالث بكلية الحقوق العراقية، ١٩٤٤-١٩٤٥م، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد.

obeikandl.com

٤٠٢. د. السيد عبد المطلب غانم، الموازنة العامة للدولة بين السياسة والادارة العامة والاقتصاد، بحث مقدم لمؤتمر إدارة الموازنة، القاهرة ٢١-٣١ ابريل ٢٠٠٣م.

٤٠٣. سامي الأتروشي، دورة الموازنة في العراق، ورشة عمل حول إعداد الموازنة العامة في العراق، لبنان، ٢٠٠٨م.

٤٠٤. د. سامي السيد فتحي، إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر بين النظرية والواقع، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الموازنة العامة اتجاهات ورؤى جديدة، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٤م.

٤٠٥. طارق الخير ،استخدام خرائط الرقابة على الجودة في شركات القطاع العام الصناعي في سوريا، مجلة دمشق، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠٠١م.

٤٠٦. عبد الله العودان، وعبد العزيز الإمام، الرقابة على تنفيذ الموازنة، من بحوث ندوة النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية، ص ١٠- ١٣ ربيع الثاني ١٤٠١هـ، معهد الإدارة العامة، الرياض.

٤٠٧. د. عثمان عبدالملك الصالح. الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في الكويت: مجلة الحقوق والشريعة، السنة الخامسة، العدد الرابع، ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨١م.

٤٠٨. د. عمر العبد الله، الرقابة على دستورية القوانين، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٧، العدد الثاني، ٢٠٠١م.

٤٠٩. فؤاد يونس، نظام الميزانية في بريطانيا، مركز البحوث الادارية، المنظمة العربية للبحوث الادارية، سنة ١٩٧٢م.

٤١٠. فاطمة العبيدان، لجان التحقيق البرلمانية، من منشورات شبكة المعلومات العالمية www.kwaitassmbly.com

٤١١. فيصل فخري مرار، الرقابة المالية نحو أسلوب متطور، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول ١٩٧٨م.

٤١٢. د. فيصل كلثوم، دراسات في القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤ -٢٠٠٥م.

٤١٣. ليون دكي (دروس في القانون العام)، مجلة العدالة، العدد الرابع، السنة الخامسة، بغداد، ١٩٧٩م.

٤١٤. د. ماهر موسى العبيدي، ود. صلاح صاحب البغدادي الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الاقتصادية والخدمية (المنظمات الحكومية غير الهادفة للربح) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلة تصدرها كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد الخامس عشر، ١٩٩٩م.

٤١٥. د. محمد خالد المهايتي و د خالد الخطيب الحبشي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.

٤١٦. محمد خالد المهياني، الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٦، العدد الاول، ٢٠٠٠م.

٤١٧. د. محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا، الطبقة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.

٤١٨. د. السيد أحمد محمد مرجان، واجب الموظف العام في حماية المال العام، في ضوء النظام الاداري الإسلامي، بحث مقدم لمؤتمر الحماية القانونية للمال العام، كلية الحقوق، فرع نبها، جامعة الزقازيق، ١٢-٢٢ مارس ٢٠٠٤م.

هـ-الدساتير والقوانين واللوائح

٤١٩. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م.

٤٢٠. دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤م.

٤٢١. دستور الجمهورية التونسية لعام ١٩٥٩م.

٤٢٢. دستور المملكة الأردنية لعام ١٩٥٣م.

٤٢٣. دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢م.

٤٢٤. دستور دولة البحرين لعام ٢٠٠١م.

٤٢٥. دستور جمهورية التونس لعام ١٩٥٩م وتعديلاته لغاية عام ٢٠٠٢م.

٤٢٦. دستور جمهورية الجزائر لعام ١٩٩٦م المعدل.

٤٢٧. دستور جمهورية السودان (الإنتقالي) لعام ٢٠٠٥م.

٤٢٨. دستور دولة فلسطين لعام ٢٠٠٣م.

٤٢٩. دستور دولة قطر لعام ٢٠٠٣م.

openkanal.com

٤٣٠. دستور المملكة المغربية لعام ١٩٩٦م.

٤٣١. دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٤م.

٤٣٢. قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٤م.

٤٣٣. قانون الدين العام العراقي رقم (٩٥) لعام ٢٠٠٤م.

٤٣٤. القانون المدني العراقي ذي الرقم (٤٠) لعام ١٩٥١م.

٤٣٥. قانون المرافعات المدنية العراقي ذي الرقم (٨٣) لعام ١٩٦٩م.

٤٣٦. قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٠٨م.

٤٣٧. قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لعام ١٩٨٢م.

٤٣٨. القانون المدني المصري المرقم ١٣١ لعام ١٩٤٨م.

٤٣٩. قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لعام ١٩٣٧م.

٤٤٠. النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨م.

٤٤١. النظام الداخلي لمجلس الأمة الجزائري لعام ٢٠٠٠م.

٤٤٢. النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني لعام ١٩٩٦م.

٤٤٣. اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي المرسوم بقانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٣م المعدل.

٤٤٤. اللائحة الداخلية لمجلس النواب الموريتاني لعام ٢٠٠٦م

٤٤٥. النظام الداخلي اللبناني لعام ١٩٩٤ وتعديلاته حتى عام ٢٠٠٣م.

٤٤٦. النظام الداخلي لمجلس النواب اليمني لعام ٢٠٠٦م.

٤٤٧. اللائحة الداخلية لمجلس النواب الألماني (البوندستاج) الصادر عام ١٩٨٠، والمعدل عام ٢٠١٠م.

٤٤٨. اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الإتحادي للإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٧م.

٤٤٩. النظام الأساسي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عام ١٩٨٣م.

obeikandl.com

ثالثاً– المراجع الأجنبية:

أ– المراجع باللغة الإنجليزية

1. A formal estimate of future income and expenses, covering a definite period of tim e 6eme edition,2007.
2. Aarinwildavaky, the policies of the budgetary process, boston, little brown and company 1964.
3. D.l.Keir, f.h.lawson, cases in constitutional law, fifth edition, oxford at the clarendon press, 1967.
4. Daitch .principles of public finacne, rout ledy, and pultd, 25 the impression london, 1954.
5. E. taylor, the economics of public finance, 3rdedy the macmillan company, new york, 1961.
6. F.H. lawson, d.j. bently, constitutional and administrative law, london, butter worths,1961 .
7. F.H.lawson,d.j.bently, constitutional and administrativelaw, london, butter worths,1961.
8. H.dalton,principles of public finance, routledge and kagen p, ltd, london, 1971.
9. Hicks, hand c. gullett, Management of Organization, new york, mc-gaw- hill, 1976،
10. Josep A pechmoin, federal tax policy, 3rded, the brooking institution U.S.A, 1977.
11. Lawrence d.langley and roger h.davodsonledso the new roles of parliamentaring committees, london frank cass,1988.

opelkandl.com

12. Lawrence d.langley and roger h.davodsonledso the new roles of parliamentary committees, London frank cass,1988.
13. Press,geoffreymarshall,constitutionaltheory,london,oxford at the clarendon 1971.
14. Sloan and zurcher: a dictionary of economics . new york, 1951.
15. Technical fact sheets on the senate's status, function, procedures and organization, international relation department of senat, france republic, paris march 2004.
16. D.L.Keir, F.H.Lawson, cases in constitutional law, fifth edition, oxford at the clarendon press, 1967.
17. Daitch .principles of public fiancé, route ledy, and pultd, 25 the impression London, 1954.
18. Doyen louis trot abas: finances publiques,3e'ed, dalloz,1969.
19. F.A. Hayek, Law, legalization and kegan
20. F.H. Lawson, d.j. bently, constitutional and administrative law, London, butter Worths,1961 .

ب- المراجع باللغة الفرنسية

21. Andrè de laubadere: Traite élémentaire de droit administrative, LGDJ 7 ème édition 1977.
22. Also, jean rivero : Precis de droit administrative, 10ème èdition .paris,1983.
23. Arnaud Haquet: le concept de souveraineté en droitconstitutionnel français, presses universitaires de France, 1er édition, 2004 .

opelkandil.com

24. Burdeau (g.) : Droit constitution et instituions politiques, 15ème èd, paris, 1992.
25. Catherine clessis, Jacquesrobert, Domminque rousseau, Patrick wajsman: Droit constitutionnel , montchrestien 1997.
26. Charlot(m): la vie politique dans l angleterre d aujourd'hui, libr. a. colin 1969 .
27. Faisseix (p.): les parlementaires et la justice, R.F.D.C 1999.
28. Gérard cornu: vocabulaire juridique, presses universitaires de france 2002.
29. Henri Blin, Alber-tchavanne, Roland drago : traite du droit de la presse, paris librairies,techniques dauphine,1969.
30. Jacques cadrat : régime électoral et régime parlementaire en grande bretagne 1948
31. Jean- marie Auby, robert ducos- ader: Droit public ; sirey 1970
32. Manuel : droit constitutionnel édition panthéon assas, 2007
33. louis trotabas : précis de science et technique fiscales, deuxième édition, paris, librairie Dalloz,1960.
34. Michel bouvier: introduction au droit fiscal théorie l'impot, 1995
35. Vedel g : droit administrative,7em,édition, paris,1980.

opelkanal.com

رابعاً: مواقع شبكة الإنترنت العالمية:

1- http: //www.intosai.org-accessed in: (05/06/2014)

2- http: //www.asosai.org -accessed in: (05/06/2014)

3- http: //www.afrosai.org -accessed in: (05/06/2014)

4- http: //www.eurosai.org -accessed in: (05/06/2014)

5- http: //www.carosai.org -accessed in: (05/06/2014)

6- http: //www.arabosai.org- accessed in: (05/06/2014)

7- http: //www.olacefs.org -accessed in: (05/06/2014)

8- http: //www.parliament.uk

9- http: // www .ar.wikipedia.org ،wiki ،-30k

10- http: // www . na. Iraqi. Com ،Bylaw ،parlament-doc

11- http: // www. Dostor. Jeeran. Com/ htm.

obeikandl.com

الملخص

إن قيام البرلمان بممارسة اختصاصاته المالية على الوجه الفعال الصحيح من العوامل الرئيسية التي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي وحماية الأموال العامة من السرقة والتلاعب والإهمال، وعندما يشوب البرلمان القصور والعيوب والسلبيات فإن ذلك يؤدي إلى اضطرابات وقيام ثورات وانقلابات. وتتضح أهمية هذه الدراسة من خلال إظهار المزايا والعيوب، وأوجه النقص والقصور التي تكتنف ممارسة البرلمان لأختصاصاته المالية، وكيفية تلافيها من خلال ما يجب أن تكون عليه الممارسة البرلمانية الفعالة للوظيفة العامة، وإن الاختصاص المالي للبرلمان يتضمن مجموعة من القواعد القانونية التي يقرها البرلمان فيما يتصل بمالية الدولة، فالبرلمان هو الذي يقوم بإصدار القوانين المالية التي تنظم بعض المسائل المالية الهامة ، ، فهو يقوم بإصدار قوانين الموازنة العامة والقوانين المالية الخاصة وينشئ الضريبة العامة بقانون ويعدلها ويلغيها بقانون، كذلك يصدر قانوناً ينظم قواعد وإجراءات منح امتيازات استغلال موارد الثروة الطبيعية، والتزامات المرافق العامة، وإصدار القوانين التي تبين القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وصرف الرواتب والمخصصات والتصرف في أملاك الدولية، وإصدار القانون الذي يأذن بإصدار القرض العام وكذلك فان الاتفاقات الدولة ذات الطابع المالي لا تصبح سارية إلا بعد المصادقة عليها من قبل البرلمان .إلى جانب هذا يمارس البرلمان الرقابة على مالية الدولة والتي تتمثل في السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وطلب المناقشة العامة وسحب الثقة.

ان البرلمان في الأنظمة الديمقراطية يستطيع أن يمارس دوره بطريقة فعالة تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكن واقع الحال في العراق ومصر يفرض الكثير من المعوقات والعوامل التي تؤثر فيه بالسلب وتجعل دوره ظاهريا أكثر منه حقيقيا ومن هذه العوامل ما يرجع إلى نصوص الدستور ومنها إلى عضو البرلمان ذاته ومنها ما يرجع إلى الممارسة البرلمانية.

obeikandi.com

obeikandl.com

Abstract

If the parliament does its financial functions properly, this will be one of the main factors that achieve the political and economical stability and protect the public wealth from the robbery, manipulation and negligence. When the parliament suffers from disadvantages, this will lead to the disorders, revolutions and coups d'état. Importance of this study is shown by illustrating the merits, disadvantages and points of the weaknesses during the parliament performing its financial functions, and by how to avoid these disadvantages through applying an effective parliamentary practice for the public job. Significantly, the financial function of the parliament includes a series of the legal rules that the parliament issues regarding the country's finance. Thus, the parliament itself issues the financial laws which organize some important financial affairs. In addition, it issues laws of the general budget and special financial laws. It also puts, modifies or cancels the public tax by a law. Moreover, it sets a law that organizes rules and procedures in order to grant the privileges for exploiting resources of the natural wealth and obligations of the public works, to issue the laws that show the main methods for collecting the public wealth, delivering the salaries and provisions, dealing with the country's property, and issuing the law which permits to give the public loan. Furthermore, the country's agreements on the financial aspects will not become valid unless they are ratified by the parliament. Besides, the parliament takes control into the country's finance; including the inquiry, investigation, parliamentary interpellation, request of the general debate and confidence withdrawal.

The parliament in the democratic regimes can practice its role effectively. This ensures the political, economical and social stability. However, the current events in Iraq and Egypt pose several hindrances and factors that adversely affect on the parliament; in addition, make its role evident more than real. These hindrances are caused by texts of the constitution, member of the parliament, or the parliamentary practice.

openkanar.com

obeikandl.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	١
أولا: تمهيد	٢
ثانيا: أهمية الدراسة	٣
ثالثا: صعوبات الدراسة	٤
رابعا: نطاق البحث	٥
خامسا: أسلوب البحث	٦
سادسا: هيكلية الدراسة	٦
الباب التمهيدي **مفهوم البرلمان واختصاصاته المالية في الأنظمة المختلفة**	٧-٨٣
الفصل الأول **مفهوم البرلمان**	٩
المبحث الأول: البرلمان واتجاه أنظمة الحكم في منحه صلاحية التشريع والرقابة	١٠
المطلب الأول: تعريف البرلمان وتسمياته وخصائصه واختصاصاته	١٠
الفرع الأول: تعريف البرلمان	١٠
الفرع الثاني: تسميات البرلمان	١٢
الفرع الثالث: خصائص البرلمان	١٤
الفرع الرابع: اختصاصات البرلمان	١٥
المطلب الثاني: نشأة البرلمان	١٥
المطلب الثالث: تشكيل البرلمانات	١٩
المبحث الثاني: وضع البرلمان في أنظمة الحكم وأركانه والمسؤولية في النظام البرلماني	٢٣
المطلب الأول: وضع البرلمان في أنظمة الحكم	٢٣
المطلب الثاني: أركان النظام النيابي والمسؤولية في النظام البرلماني	٢٥
الفرع الأول: أركان النظام النيابي ودورات انعقاده	٢٥

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني: المسؤولية في النظام البرلماني	٢٧
المطلب الثالث: التعريف بالاختصاص التشريعي للبرلمان في الشؤون المالية	٣٢
الفرع الأول: مبدأ سيادة القانون في الشؤون المالية	٣٢
الفرع الثاني: القيمة الدستورية لمبدأ سيادة القانون في الشؤون المالية	٣٥
الفرع الثالث: النتائج المترتبة على سمو مبدأ سيادة القانون في الشؤون المالية	٣٧
الفرع الرابع: القيمة القانونية لمبدأ سيادة القانون في الشؤون المالية	٤٠
الفصل الثاني **تطور الاختصاصات المالية للبرلمان في الأنظمة المختلفة**	٤٣
المبحث الأول: تطور الاختصاصات المالية للبرلمان في النظام العراقي منذ صدور دستور ١٩٢٥م وحتى تاريخ صدور الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥م الدائم	٤٤
المطلب الأول: الاختصاصات المالية للبرلمان في ظل العهد الملكي بحسب القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥م	٤٥
الفرع الأول: اقتراح التشريعات المالية	٤٦
الفرع الثاني: التشريعات المالية التي يختص بإصدارها مجلس ألأمه العراقي	٤٧
المطلب الثاني: الاختصاصات المالية للبرلمان في ظل الدساتير الجمهورية المؤقتة	٥٣
الفرع الأول: التشريعات المالية في دستور ١٩٥٨م المؤقت	٥٣
الفرع الثاني: التشريعات المالية في دستور ٤ نيسان (أبريل) ١٩٦٣م المؤقت (قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢٥ لعام ١٩٦٣م)	٥٤

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثالث: التشريعات المالية في دستور ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٦٤م المؤقت (قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٦١ لعام ١٩٦٤م)	٥٥
الفرع الرابع: التشريعات المالية في دستور ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٦٤م المؤقت	٥٦
الفرع الخامس: التشريعات المالية في دستور ٢١ أيلول ١٩٦٨م المؤقت	٥٨
الفرع السادس: التشريعات المالية في دستور ١٦ تموز ١٩٧٠م المؤقت	٥٩
الفرع السابع: التشريعات المالية في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤م	٦٠
المبحث الثالث: الاختصاصات المالية للبرلمان في دستور ٢٠٠٥م الدائم	٦٢
الفرع الأول: الموازنة العامة والحساب الختامي	٦٢
الفرع الثاني: الضرائب والرسوم	٦٣
الفرع الثالث: الاقتراض	٦٤
الفرع الرابع: الرواتب	٦٤
المبحث الثاني: تطور الاختصاصات المالية للبرلمان في النظام المصري منذ صدور دستور عام ١٩٢٣م وحتى تاريخ صدور الدستور الدائم لعام 2014	٦٦
المطلب الأول: الاختصاصات المالية للبرلمان في ظل دستور ١٩٢٣م المصري	٦٧
المطلب الثاني: الاختصاصات المالية للبرلمان في دستور عام ١٩٣٠ م	٧٠
المطلب الثالث: الاختصاصات المالية للبرلمان في ظل دساتير الثورة	٧٢
الفرع الأول: الإعلان الدستوري المؤقت لعام ١٩٥٣م	٧٢
الفرع الثاني: دستور عام ١٩٥٦م	٧٣

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الرابع: الاختصاصات المالية للبرلمان في دستور عام ١٩٧١م	٧٦
الفرع الأول: الموازنة العامة	٧٦
الفرع الثاني: الضرائب العامة	٧٧
الفرع الثالث: التصرف في أملاك الدولة	٧٨
الفرع الرابع: منح امتياز المرافق العامة	٧٨
الفرع الخامس: القرض العام	٧٨
الفرع السادس: الاعتمادات الإضافية	٧٩
الفرع السابع: المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت	٧٩
الفرع الثامن: إقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٩
المطلب الخامس: الاختصاصات المالية لبرلمان في دستور عام ٢٠١٢م	٨٠
الفرع الأول: الموازنة العامة	٨٠
الفرع الثاني: الضرائب العامة	٨١
الفرع الثالث: القرض العام	٨١
الفرع الرابع: الاعتمادات الإضافية	٨١
الفرع الخامس: المرتبات والمعاشات والمكافآت	٨٢
الفرع السادس: التصرف في أملاك الدولة	٨٢
الفرع السابع: منح امتياز المرافق العامة	٨٢
الفرع الثامن: إقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٨٣
الباب الأول **الاختصاص التشريعي للبرلمان في المجال المالي وفق ما يحدده الدستور**	٨٤-٢٣١
الفصل الأول **الاختصاص القصري للبرلمان في التشريعات المالية**	٨٦
المبحث الأول: المسائل الواجب إصدارها بقانون	٨٧
المطلب الأول: الموازنة العامة لدولة	٨٧
الفرع الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة	٨٨
الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة	٩١

obeikandl.com

الموضوع	رقم الصفحة
الفـرع الثالـث: تمييـز الموازنـة العامـة عـن غيرهـا مـن المفـاهيم الماليـة وأهميتها	٩٤
المطلب الثاني: الاستقطاعات المالية الجبرية	١٠٤
الفرع الأول: ماهية الضريبة	١٠٥
الفرع الثاني: مبدأ مشروعية الضريبة (قانونية الضريبة)	١١٧
المبحث الثاني: المسائل التي يختص القانون ببيان مبادئها وقواعدها الأساسية	١٣٣
المطلب الأول: عقد القروض العامة	١٣٣
الفرع الأول: تعرف القرض العام	١٣٤
الفرع الثاني: أنواع القروض العامة	١٣٥
الفرع الثالث: الطبيعة القانونية لعقد القرض العام	١٣٦
الفرع الرابع: عقد القرض العام لا يعقد إلا بقانون	١٣٧
المطلب الثاني: جباية المال العام	١٤٣
المطلب الثالث: الاعتمادات الإضافية	١٥٠
المطلب الرابع: منح امتياز المرافق العامة	١٥٤
المطلب الخامس: إقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٦٢
المطلب السادس: التصرف في أملاك الدولة	١٦٤
المطلب السابع: الاتفاقيات الدولية ذات الطابع المالي	١٧١
المطلب الثامن: الرواتب والمخصصات والمكافآت	١٨٢
الفصل الثاني **اختصاص البرلمان بإصدار قوانين الموازنة العامة والقوانين المالية الخاصة**	١٨٥
المبحث الأول: إصدار قوانين الموازنات	١٨٦
المطلب الأول: إصدار قانون الموازنة العامة في التشريع العراقي	١٨٦
الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية في إعداد الموازنة العامة	١٨٦
الفـرع الثـاني: إجـراءات مناقشـة مشـروع قـانون الموازنـة العامـة واعتماده	١٩٦

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: إصدار قانون الموازنة العامة في التشريع المصري	٢٠٠
الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية في إعداد الموازنة العامة	٢٠٠
الفرع الثاني: إجراءات مناقشة مشروع قانون الموازنة واعتماده	٢٠٤
المبحث الثاني: إصدار القوانين المالية الخاصة	٢٠٧
المطلب الأول: التعريف بالقانون وماهية الاقتراح.	٢٠٧
الفرع الأول: التعريف بالقانون	٢٠٨
الفرع الثاني: الاقتراح	٢١٥
المطلب الثاني: إصدار القوانين المالية الخاصة في العراق.	٢١٧
الفرع الأول: اقتراح القوانين المالية من قبل مجلس النواب (أعضاء مجلس النواب أو اللجنة المالية).	٢١٨
الفرع الثاني: اقتراح القوانين المالية من قبل السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء)	٢٢٠
الفرع الثالث: اعتراض رئيس الجمهورية (مجلس الرئاسة) على القوانين	٢٢٣
المطلب الثالث: إصدار القوانين المالية الخاصة في مصر.	٢٢٤
الفرع الأول: اقتراح القوانين المالية من قبل مجلس النواب	٢٢٥
الفرع الثاني: اقتراح القوانين المالية من قبل السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء)	٢٢٩
الفرع الثالث: اعتراض رئيس الجمهورية	٢٣١
الباب الثاني **الاختصاص الرقابي للبرلمان في المجل المالي**	٢٣٢-٣٦٣
الفصل الأول **الرقابة المالية**	٢٣٤
المبحث الأول: مفهوم الرقابة المالية	٢٣٥
المطلب الأول: نشأة الرقابة	٢٣٥

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الأول: نشأة الرقابة في العصور القديمة	٢٣٥
الفرع الثاني: نشأة الرقابة في العصر الإسلامي	٢٣٧
الفرع الثالث: نشأة الرقابة منذ القرن الثالث عشر وحتى العصر الحديث	٢٤٠
المطلب الثاني: الرقابة المالية	٢٤٤
الفرع الأول: تعريف الرقابة المالية	٢٤٤
الفرع الثاني: أهمية الرقابة المالية	٢٤٨
الفرع الثالث: أهداف الرقابة المالية	٢٥١
المطلب الثالث: معايير الرقابة والمنظمات الدولية المختصة بالرقابة المالية	٢٥٣
الفرع الأول: معايير الرقابة	٢٥٣
الفرع الثاني: المنظمات الدولية المختصة بالرقابة المالية	٢٥٧
المبحث الثاني: الرقابة البرلمانية	٢٦٤
المطلب الأول: تعريف الرقابة البرلمانية وغايتها ونطاقها	٢٦٤
الفرع الأول: تعريف الرقابة البرلمانية	٢٦٥
الفرع الثاني: غايات الرقابة البرلمانية	٢٦٦
الفرع الثالث: نطاق الرقابة البرلمانية	٢٦٧
الفرع الرابع: أهداف الرقابة المالية البرلمانية	٢٦٩
المطلب الثاني: مقومات الرقابة البرلمانية	٢٧٠
الفرع الأول: المقومات الخاصة بتكوين السلطة التشريعية	٢٧١
الفرع الثاني: مقومات عمل السلطة التشريعية	٢٧٤
الفرع الثالث: مقومات تحقيق نتائج الرقابة البرلمانية	٢٧٦
المطلب الثالث: مبررات فرض الرقابة البرلمانية وخصائصها الذاتية	٢٧٩
الفرع الأول: مبررات الرقابة البرلمانية وأهميتها	٢٧٩
الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في الرقابة البرلمانية	٢٨٢

obeikandi.com

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني **وسائل الرقابة البرلمانية**	٢٨٨
المبحث الأول: وسائل الرقابة المالية العادية	٢٨٩
المطلب الأول: السؤال البرلماني	٢٨٩
الفرع الأول: ماهية السؤال البرلماني وتعريفه	٢٩٠
الفرع الثاني: شروط توجيه السؤال	٢٩٣
الفرع الثالث: إجراءات السؤال البرلماني	٢٩٧
المطلب الثاني: الاستجواب البرلماني	٣٠٩
الفرع الأول: تعريف الاستجواب لغة واصطلاحاً وتشريعاً	٣١١
الفرع الثاني: شروط تقديم الاستجواب	٣١٦
الفرع الثالث: إجراءات مناقشة الاستجواب	٣٢٢
المبحث الثاني: وسائل الرقابة البرلمانية غير العادية	٣٢٧
المطلب الأول: طرح موضوع عام للمناقشة	٣٢٧
الفرع الأول: ماهية وتعريف طلب المناقشة العامة	٣٢٧
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لطرح موضوع عام للمناقشة.	٣٢٩
الفرع الثالث: شروط طرح موضوع للمناقشة	٣٣٢
المطلب الثاني: التحقيق البرلماني	٣٣٧
الفرع الأول: ماهية التحقيق البرلماني	٣٣٧
الفرع الثاني: شروط التحقيق البرلماني	٣٤١
الفرع الثالث: إجراءات التحقيق البرلماني	٣٤٢
المطلب الثالث: سحب الثقة (المسؤولية الوزارية السياسية)	٣٥٧
الفرع الأول: تعريف المسؤولية الوزارية	٣٥٧
الفرع الثاني: أنواع المسؤولية الوزارية	٣٥٩
الفرع الثالث: الشروط المطلوبة لسحب الثقة	٣٦٢
الفرع الرابع: إجراءات سحب الثقة	٣٦٣

الموضوع	رقم الصفحة
الخاتمة	٣٦٥
النتائج	٣٦٥
التوصيات	٣٦٨
قائمة المراجع	٣٦٩
ملخص الرسالة	٤٠٦
Abstract	٤٠٧
فهرس المحتويات	٤٠٨

تم بحمد الله

obeikandl.com